

في افتتاح ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة المسار

الأرجبي يشدد على تنفيذ المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية



الأرجبي يناقش مسودة المسار السريع لتحقيق أهداف التنمية الألفية

صفا / سبأ

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرجبي أهمية اضطلاع الوزارات القطاعية وكافة الجهات المعنية بتحقيق أهداف الألفية للتنمية بتنفيذ مقررات المسار السريع كوسيلة لرفع وتيرة الإنجاز وتمكين اليمن من بلوغ أهداف الألفية للتنمية بحلول العام 2015م.

وأشار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لدى افتتاحه أمس ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول العام 2015م التي نظمت بالتعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن مسودة المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية أعدت بالتعاون مع الوزارات القطاعية وكافة الجهات المعنية بتحقيق أهداف الألفية

للتنمية. ولفت إلى أن المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية يركز على مجموعة من البرامج والتدخلات المتكاملة ذات الأولوية والتي ستمدت أثرا فعالا في مواجهة أبرز الاختناقات التي تواجه تحقيق أهداف الألفية للتنمية في اليمن.

وقال نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية «إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتنفيذا لتوجيهات الحكومة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية ستواصل حشد وتنسيق جهود الجهات الحكومية ذات العلاقة وشركاء اليمن في التنمية من أجل وضع برامج عمل محددة وذات أولوية على مستوى كل هدف من أهداف الألفية وتضمينها الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2011 - 2015م وبرنامجهما الاستثماري العام وكذلك في الموازنة العامة للدولة إلى جانب

الاستمرار في تقييم ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية الثمانية». وأضاف «إنه وبالرغم من الكلفة المرتفعة لتحقيق مقررات المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية والتي تصل إلى ثمانية مليارات دولار إلا أن الحصول على موارد التمويل لا يمثل مشكلة مقارنة بأهمية رفع مستوى القدرة الاستيعابية لإنجاز المشاريع المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية». مشددا في هذا الصدد على أهمية تحسين القدرة الاستيعابية للمؤسسات الحكومية.

من جهته استعرض مدير عام التوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عبد المجيد الطليعي ما تضمنته مسودة المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية والتي تضمنت ثلاثة محاور هي محور الفقر والشراكة ومحور التعليم والمرأة ومحور الصحة والبيئة.

وأشار إلى أن المسار السريع هو برنامج متكامل وخطة عمل تنفيذية لمدة خمس سنوات يتكون من أولويات مختارة في إطار أهداف الألفية الإنمائية جرى تكيفها في ضوء ظروف ومعطيات الاقتصاد الوطني وتساهم مجتمعة في التخفيف من الفقر البشري وتحسين مستوى معيشة السكان والفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الأكثر حرمانا.

تخلل ورشة العمل التي حضرها وزراء التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوهي والمياه والبيئة الدكتور عبد الرحمن الارياي والتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور ابراهيم حجري تقديم عدد من المداخلات المتفرقة التي تناولت حول استعراض طبيعة الانجازات والصعوبات المتعلقة بتحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول العام 2015م في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم.

نظمتها هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي على مدى ثلاثة أيام بعدن

اختتام ندوة (التقييس ودوره في دعم الصناعات الوطنية وحماية المستهلك)

عبد / ذكري جوهري

تصوير / علي الدروب

اختتمت أمس بعدن فعاليات ندوة التقييس ودعم الصناعات الوطنية وحماية المستهلك، التي نظمتها هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO) بالتعاون مع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة (YMO).

وشهدت الندوة التي يشارك فيها (122) مشاركا ومشاركة من ممثلي القطاع الخاص ووزارة الصناعة والمؤسسة الاقتصادية ومن دول الأعضاء في هيئة التقييس الخليجية إلى التعريف بدور التقييس والأشظمة المتعلقة بحماية المستهلك ودعم الصناعات الوطنية بما يدعم الاقتصاد الوطني والاعتراف المتبادل والاتفاقيات الثنائية بين الدول.

وناقشت الندوة على مدى ثلاثة أيام عدداً من المحاور المرتبطة بمجالات التقييس منها عملية تطوير واعاد المواصفات الوطنية والإقليمية والدولية وأدلة العمل الفني في مجال إعداد المواصفات ودور المواصفات في دعم جودة الصناعات الوطنية وتعزيز المشاركة في التقييس الخليجي والمنظمات الدولية العاملة في مجال التقييس.

كما تم استعراض المنظومة التشريعية الخليجية للتحقق من المطابقة إضافة إلى

دور كل من المطابقة والاعتماد والمترولوجيا ومركز المعلومات في رفع جودة المنتجات الوطنية لحماية المستهلك.

وفي اختتام الندوة ألقى الأخ أحمد البشة مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة كلمة أشار فيها إلى أن هذه الندوة تأتي انطلاقاً من توجه هيئة التقييس لدول مجلس التعاون



كما ألقى الدكتور أنور يوسف العبد الله الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي كلمة أكد فيها أهمية الندوة للتعريف بالتقييس والمواصفات. وأشار بالتفاعل الذي تحقق من خلال النقاش واستعراض المعلومات وكذلك المواضيع التي قدمت ضمن النقاشات التي تم وضعها في جدول الأعمال القادمة.

وأوضح أن الهيئة أنشئت من قبل قادة مجلس التعاون لخدمة المستهلك بدرجة أولى وخدمة القطاع الصناعي والتجاري بدول الأعضاء وإزالة أي معوقات تعيق التبادل التجاري بين دول الخليج والأسواق العالمية المختلفة.

من جانبه أوضح الأخ عادل أحمد عبادي مدير الجودة في صوامع الغلال ومطاحن عدن إحدى شركات هائل سعيد انعم الراعي الحصري للندوة أن هذه الندوة سوف تؤدي إلى تطوير المنتجات الوطنية وإعطائها المنافسة القوية بحيث تستطيع أن تتنافس وتنافس المنتجات الخارجية سواء كانت عربية أم أجنبية.

وأكد أن شركة هائل سعيد انعم تسعى من أجل رعاية الندوات والمؤتمرات التي تخص الشركات الصناعية والخدمية والتجارية في اليمن بغرض تطوير هذه الشركات والمشاركة الفعالة مع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص.

إنقاذ ثلاثة من تحت أنقاض مبنى سكني في حي كلية الشرطة بصنعاء

أمانة العاصمة / سبأ

تمكنت فرق الإنقاذ بأمانة العاصمة من إنقاذ ثلاثة أفراد من الساكنين من تحت أنقاض مبنى سكني أنهار بحي كلية الشرطة بجمهورية الوحدة فجر أمس، فيما تواصل الجهود لإنقاذ ستة مفقودين آخرين من نفس الأبرسة.

ويتكثف أمر الإنقاذ المنهار من خمسة أوار: الدور الأرضي منه مبني من شعبي قديم والدور الثاني حتى الرابع من ياجور شعبي والدور الخامس مسقوف مسلح ويحمل أعمدة أسقف تقوية لبعض شركات الاتصالات المحلية.

الوحدة وجهود فرق الإنقاذ الرامية لإنقاذ بقية أفراد الأسرة

وأوضح وكيل أمانة العاصمة للقطاع الفني المهندس معين المحافري لو كالة الأنباء اليمنية (سبأ) أنه تم تشكيل غرفة عمليات مصغرة بعد الاتفاق والتشاور مع وزير الداخلية تتكون من فرق إنقاذ من الصحة والأشغال والدفاع المدني وشرطة النجدة والمرور بالتنسيق مع المجلس المحلي بجمهورية الوحدة.

وأكد المهندس المحافري أن قيادة الأمانة وجهت باستئجار شقق سكنية للساكنين في المبنى المنهار ومعالجة من تم إنقاذهم على نفقة أمانة العاصمة.

وأشاد بجهود قيادة مديرية الوحدة وجميع فرق الإنقاذ الذين هرعوا إلى موقع الحادث منذ تلقي البلاغ من الجهات الأمنية في حوالي الساعة الثالثة من



فجر أمس. من جانبه أوضح وكيل مصلحة الدفاع المدني العقيد عبد الكريم معياد أنه تم إنقاذ ثلاثة من الساكنين حتى ظهر أمس بينهم شيخ يبلغ الستين عاماً وطفلتان تبلغان الثامنة والثانية عشرة من

الحفر للأربعة الأدوار المظلمة وانتشال بقية أفراد الأسرة. فيما أوضح مدير عام مكتب الأشغال العامة والسكان بأمانة العاصمة المهندس سمرة الأشول أن فرق مكتب الأشغال بجميع معدات الإنقاذ اللازمة موجودة

في موقع انهيار المنزل منذ وصول البلاغ الساعة الثالثة فجراً مشيراً إلى أنه تم إرسال فريق فني من مهندسين في بداية العام المنصرم 2010م لتأكد من المبنى حيث وجد فيه المهندسون تشققات خطيرة تزايدت يوماً بعد يوم وتم مخاطبة أصحاب المنزل رسمياً للحضور والبحث في معالجة التشققات التي بالمنزل.

ودعا جميع المواطنين الذين تعانوا منازلهم من تشققات أو حوالة زائدة إلى إبلاغ الجهات المختصة في الأشغال والتعاون مع الفرق الفنية الهندسية عند نزولهم الميداني لفحصها.

محلي التواهي يستعرض المشاريع المنفذة في المديرية خلال العام الماضي



اجتماع لجنة المناقصات والمزايدات في مديرية التواهي

هيل وأعمال الصرف إلى جانب ست مراحل صرف شوارع ضمن مشروع الأشغال العامة بمديرية التواهي، ومشروع تأهيل مدرسة الهدماني وأعمال صرف في شوارع ابن زيدون والرومي والبنجسار وإنشاء مبنى جديد في مدرسة محبر.

ودعا إلى ضرورة أن تفي الدول المانحة بالتزاماتها بتوفير الدعم والتمويل الكامل للمشاريع التنموية السابقة.

وفي الاجتماع استعرض المشاريع المستقبلية التي ستشدها المديرية بتمويل من الصناديق والمأتين والتزام المديرية بشروط ضمان نسبة مساهمة المجتمع في تنفيذها والتي سوف تعود على المديرية بالنفع والتطور والنماء لما تمتلكه من مزايا وخصائص سياحية واقتصادية، ما يشجع فرص الاستثمار، واستقطاب العديد من المانحين لتمويل المشاريع التنموية والخدمية بالمديرية.

وقام الأخ محمد عبد الكريم الجباري مدير عام مديرية التواهي ومعه الأخ سعيد علي شيباني الأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية والأخ سمير الوهايي عضو الهيئة الإدارية ورئيس لجنة التخطيط والتنمية في المديرية بتكريم الأخوين الدكتور محمد ثابت والمهندس محسن بدرع المديرية وشهادتين تقديريتين.

عقد يوم أمس في مكتب المجلس المحلي بمديرية التواهي محافظة عدن اجتماع للجنة العليا للمناقصات والمزايدات تم خلاله عرض ومناقشة العديد من الأمور المتعلقة بالبنية التحتية والمشاريع المنفذة والمنجزة خلال الأعوام السابقة.

شارك فيها (24) متدرباً ومنتدربة

اختتام دورة المرشدين الزراعيين في مأرب

مأرب / محمد سالم الجدي

اختتمت في قاعة التدريب والتأهيل بمكتب الزراعة والري في مأرب فعاليات الدورة التدريبية الخاصة برفع قدرات ومهارات المرشدين والمرشدات الزراعيين التي استمرت خلال الفترة (9 - 19) من الشهر الجاري حيث تلقى فيها المشاركون والمشاركات البالغ عددهم (24) متدرباً ومنتدربة جملة من المعلومات والمعارف الهادفة إلى رفع مستوى الأداء في مجال الإرشاد الزراعي والآليات الكفيلة بمواكبة التطورات الفنية والتقنية في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات ورفع كفاءة الأداء لدى المرشدين والمرشدات في مجال إعداد الخطط والبرامج الفعالة للارتقاء بمستوى الأداء الفني والبرامج وتيرة الإنتاج النباتي والحيواني على مستوى المحافظة والمديريات.

وفي حفل اختتام الدورة أقيمت عدد من الكلمات من قبل وكيل أول محافظة مأرب علي محمد الفاطمي والدكتور منصور محمد العاقل مدير عام التدريب والإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة والري والمهندس ماجد منصور العديس نائب مدير عام مكتب الزراعة والري وعبدالحافظ الحكيمي ممثل مشروع تحسين معيشة المجتمع والمهندس علي الروني عن المشاركين في الدورة أكدت جميعها أهمية التدريب والتأهيل للمكوّنات الزراعية لما لهم من دور كبير في تنمية القطاع الزراعي وتحسين جودة الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية والحفاظ على الثروة الحيوانية.

تواصل فعاليات برنامج الأيام الحقلية لمزارعي القطن بالمراوعة

العديدة / أحمد كفتاني

تواصلت أمس بمديرية المراوعة في محافظة الحدية أنشطة وفعاليات برنامج الأيام الحقلية لمزارعي محصول القطن التي ينفذها مشروع الأمن الغذائي بوادي سهام التابع لمنظمة "ترانجيل" الفرنسية بالتنسيق مع إدارة المنطقة الزراعية الوسطى بهدف تطوير تهامة.

ويستفيد من فعاليات البرنامج الذي يستمر وفقاً لخطة المشروع عاماً كاملاً للموسم الزراعي 2011م (50) مزارعاً من الممتسبين لمجموعات الجمعيات الزراعية وغيرها المشاركين في أنشطة المشروع بالمنطقة الزراعية الوسطى.

وتشمل فعاليات الأيام الحقلية مجموعة من الأنشطة المختلفة، ومنها المشاهدات الحقلية والبرامج التدريبية حول كيفية تحسين زيادة إنتاجية محصول القطن واستخدام أنظمة الري المحسنة والحديثة وأبعاد الإدارة الجماعية للمياه وما تحققه مدخلات المشروع من عائدات اقتصادية واجتماعية وبيئية على المستوى المحلي. وكانت قد أقيمت كلمات لمدير مشروع الأمان الغذائي بمنظمة "ترانجيل" الفرنسية المهندس كونتارو فرول ومنسق المشروع عصام القاضي ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية للتنمية الريفية بوادي سهام جويب محمد علي وعن المشاركين المزارع راجحي عبدالله مع تشدين انطلاق فعاليات وأنشطة برنامج الأيام الحقلية أكدت جميعها أهمية المشروع والاستفادة المثلى من البرامج المصاحبة له بما يخدم القطاع الزراعي في المحافظة بشقيه "النباتي والحيواني" والحفاظ على الموارد المائية والبيئة وحمايتها من الاستنزاف والتلوث وترشيدها واستخدامها.

الكويتا النسائية وحديث الجلادين



مروان صالح الجزيري

من المعروف للجميع أن المرأة في دول العالم المتقدم تحظى باهتمام والمنظمات الخاصة والحكومية من حيث تأهيلها وتدريبها ومشاركتها في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية...

فالمرأة العربية رغم التطور العلمي الكبير الذي شهدته بلدانها خلال العرون الماضية؛ إلا أنها ما تزال متوقفة تجمت على صدها مخلفات الماضي، وحتى الفتاوى الدينية المتشددة التي لا يمر عام وحقق تصدها بقيدو تقيد حركتها بين الأسرة و البيت فقط.

والتوعية الحديثة أرست ضرورة تعليم الفتاة وإيصالها إلى مراكز متقدمة في التعليم ليس هذا فحسب، بل أعطى الدستور اليمني الحق للمرأة أن تعمل وتخصص وتقوم مجتمعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، واليوم ونحن على مشارف الانتخابات البرلمانية في الـ 27 من أبريل 2011م وفي ظل انفتاح القيادة السياسية في اليمن لتجسيد المساواة بين الرجل والمرأة، وهو ما أصبح واقعاً ملموساً، إذ شرعت إلى تخصيص (44 مقعداً) للمرأة في البرلمان من خلال اتباع نظام الكوتا الذي يعرف على أنه نظام يفرض حصصاً معينة للمرأة في المجالس المحلية والنيابية ولتطبيق هذا النظام يتطلب إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة.

نظام الكوتا في اليمن واجه معارضة شديدة من قبل المؤسسات الحزبية التي يعطي الدين طابعاً والتي وجهت رسالة بانتهاء العودة إلى الخلف مئات الكيلو مترات متقدمة في ذلك على بعض "الوجهات السياسية والدينية المغلقة".

فالكوتا نظام اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر لمساعدة وتعويض الأصول المحرومة، إما من قبل السلطات الحكومية أو من أصحاب العمل "رؤساء الشركات ومديري المصانع..." وفي القرن الـ 20 المنصرم تطور هذا النظام ليصبح حضاناً طر وادة للأقليات السوداء في أمريكا إبان عهد الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي.

أما في ما يتعلق بطهور الكوتا على المستوى العربي فمع تحول بعض الأنظمة العربية إلى أنظمة انتخابات المطلوبة للترشيح والمنافسة وجد أن النساء يسقطن في كل انتخابات تشريعية أو حتى بلدية، فما بالك بالنيابية.

ففي الأردن - على سبيل المثال - حصلت المرأة هناك على حق الاقتراع والترشيح للانتخابات النيابية عام 1974م وفي عام 1989م ترشحت 12 امرأة أردنية ولم تفر أي منهن، كذلك في دولة الكويت لم تفر منهن واحدة، على الرغم من أن نسبة المرأة في الكويت أعلى من معدلات الرجال عند الاقتراع.

حتى يضمن الأردن المساواة بين الرجل والمرأة تدارك النساسة في الأردن هذا الموقف فأصدروا قانوناً معدلاً في نهاية عام 2002م رقم "11" لعام 2003م بتخصيص (سنة مقاعد) كحد أدنى يتنافس عليها النساء.

فالتعديل وارد إذا كان يخدم المسار الديمقراطي ويضمن المساواة، فتعديل الدستور في بلادنا في ما يخص إعطاء المرأة مساحة أكبر ومقاعد أكثر سوف تلغى عليه حجة التنافس الشريف، هذا إذا سارت الانتخابات على الوجه النزيه بعيداً عن التلاعب والتزوير.

ففي الأخير لا يسعني إلا توجيه هذه الرسالة إلى الذين يسودون المشهد السياسي ويعبجون بالمرأة من خلال كتابتهم وأطروحاتهم في المجالس والاجتماعات إذ نقول لهم بصريح العبارة: لن نطعم شعبة المطالبين بدخول المرأة اليمنية مجلس النواب، مهما حاول أصحاب اللحن في فتاواهم الخبيثة.

اختتام الورشة التدريبية حول تقييم الكوارث وأثارها بعدن

عبد / ايمن العيصري

اختتمت أمس الأول بعدن فعاليات الورشة التدريبية حول تقييم الكوارث وأثارها، التي نظمتها مكتب البنك الدولي والصندوق العالمي للتخفيف من الكوارث والانتعاش من أثارها حول تقييم الأضرار والخسائر (DaLa). واستهدفت الورشة التي استمرت خلال الفترة (15 - 18) يناير الجاري أكثر من 55 من مختلف المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وفي مؤتمر صحفي أوضح السيد روبرتو جوفال اختصاصي تقييم الأضرار والخسائر، ومستشار الصندوق العالمي للتخفيف من الكوارث والانتعاش بأنه لوحظ خلال السنوات الأخيرة ارتفاع عدد الكوارث في عدد من بلدان العالم ما أدى إلى أضرار كبيرة وبالتالي ارتفاع عدد الأشخاص الذين تضرروا

من هذه الكوارث في هذه المجتمعات، مشيراً إلى أن البنك الدولي يعمل من خلال برنامج عملي على مساعدة الدول المتضررة جراء هذه الكوارث.

وقال: بالنسبة لليمن فقد تعرضت في العام 2008م إلى كارثة السيول في حضرموت، فطلبت الحكومة اليمنية من البنك أن يساعدها في إجراء تقييم كامل للأضرار والخسائر والاختيارات بما بعد حدوث الكارثة، موضحة أنه بعد إعداد التقييم طلبت الحكومة اليمنية من البنك الدولي المساعدة في تشكيل فريق خبراء حتى يكونوا خبراء احتياطيين لديها يمكنهم إذا حدثت كارثة في المستقبل لا سمح الله أن يقوموا بعملية تقييم الأضرار والخسائر التي تتكبها البلد والناس جراء الكارثة.

وأضاف: وكجزء من استجابة البنك الدولي

لطلب الحكومة اليمنية، قمن خلال الأسبوعين الماضيين بعمل ورشتين تدريبيتين في صنعاء وعدن لـ (60) خبيراً من الحكومة اليمنية يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة حول تقييم الأضرار والخسائر وكذلك تقييم آثار الكارثة، لافتاً إلى أنه لم يتم استهداف مسؤولين حكوميين فقط بل كذلك مسئولين في السلطات المحلية في المحافظات.

وقد تلقى المشاركون في الورشة التدريبية عدداً من المعارف والتطبيقات العملية لمنهجية تقييم الأضرار والخسائر باعتبارها عملية التقييم بعد الكوارث المعترف بها دولياً والتي اعتمدها معظم الوكالات التي تتعامل مع إدارة مخاطر الكوارث.

وفي ختام الورشة تم توزيع الشهادات على المشاركين.



جانب من المشاركين في الورشة